العرب
الجمعة 2021/09/10
السنة 44 العدد 12175

# برامج الشهرة مقابل المال تخلط الجاد بالدعائي وتضلل الجمهور

## سياسة بيع الهواء تكشف سيطرة التجارة على الدور الإعلامي في مصر

اتجهت الكثير من القنوات الفضائية المصرية إلى تأجير الهواء لكل من يسعى للشهرة بغرض تعويض خسائرها من نقص الإعلانات، فتحول الأمر إلى فوضى وتضليل للمشاهد بمعلومات غير حقيقية.

أحمد حافظ
كاتب مصري

ضحايا الإعلام المزيف

القاهرة - احتلت برامج الشهرة مقابل المال مساحة في كثير من الشاشات المصرية بعدما كانت مقتصرة على قنوات محددة تسعى لتعويض خسائرها المادية وتحولت إلى ما يشبه الظاهرة بعد زيادة عدد القنوات العاملة في هذا المجال، وسط غياب من الهيئات المسؤولة عن تنظيم المشهد الإعلامي وضبط قواعده.

وتبدو عملية الفرز صعبة، حيث يؤدي التداخل بين الضيوف في بعض البرامج إلى غياب المعايير الموضوعية التي يمكن الحكم من خلالها على خبرة وأهمية ما يقدمه الضيف، وأرخت هذه المسألة بظلال سلبية على المخلصين والمتخصصين، فكثرة العملة (الضيف) الرديئة تكاد تقضي على العملة السليمة.

وأصبح من السهل على أي ضيف أن يطلب الظهور في برنامج بعينه بمقابل مادي بغض النظر عن تخصصه، إذ يتطلب الأمر تأجير فقرة من البرنامج يتحدث فيها كما شاء ويروج لنفسه بلا تحرّ عن طبيعة وظيفته.

واعتاد الطبيب المزيف الذي ضُبط قبل أيام في القاهرة الظهور على بعض القنوات المصرية، وكان من بين ضحاياه نجوم في الفن والرياضة، وقدم نفسه كمتخصص في العلاج الطبيعي ولديه خلطات سحرية للقضاء على الكثير من الأمراض المزمنة وتقويم الجسد وتبين أنه يمارس المهنة بالهواية وبغرض التربح.

وأثبتت تحريات الأجهزة الأمنية وتحقيقات النيابة أن المتهم روّج لنفسه بين الناس من خلال ظهوره في عدد من البرامج وهو ينتحل صفة متخصص ودارس للعلاج الطبيعي، فصدقه كثيرون وتعاملوا معه ليكونوا ضحية للإعلام المزيف.

ومازالت أزمة البرامج التي يتم تأجيرها لشخصيات مجهولة خارجة عن سيطرة الهيئات المسؤولة عن تنظيم الإعلام، ولا يتم تطبيق القواعد المنظمة للعمل الإعلامي عليها، ولا توجد تحريات عن الأشخاص الراغبين في الظهور مقابل دفع الأموال، فما يهم هذه القنوات هو تحقيق إيراد إضافي بعد انخفاض سقف الإعلانات للحد الأدنى بها.

وحذر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام من تأجير فقرات في البرامج لبعض الشخصيات من دون الحصول على موافقة المجلس والتواصل مع النقابات المهنية والمؤسسات المعنية، لكن هذا التحذير والتهديد بإمكانية وقف البرنامج لم يتم مراعاتهما وبقيت الفوضى على حالها.

وأكد حسن عماد مكاوي أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة أن غياب الضوابط الحاكمة لظاهرة تأجير الفقرات في البرامج التلفزيونية ضاعف من التأثيرات السلبية على صورة الإعلام، وقاد المشاهد إلى عدم القدرة على التفرقة بين الإعلام الحقيقي والإعلاني، حتى سيطرت مفاهيم المكسب والخسارة لدى القائمين على إدارة بعض القنوات وتجاهلوا دورهم المهني.

وأضاف مكاوي لـ"العرب" أن البرامج الترويجية تقدم نفسها على أنها إعلام هادف رغم مستواها السطحي واختفاء جودة المنتج، ولا يتم التركيز على المضمون الذي قد يحمل أخطاء بالجملة فيتعرض الناس لخديعة وقد يتعاملون مع الضيف باعتباره عالما في مجاله، مع أنه قد يكون بلا خبرة ويروج لنفسه دون ضوابط تحمي المشاهد منه.

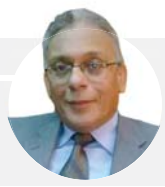

حسن عماد مكاوي

البرامج الترويجية تقدم نفسها على أنها إعلام هادف

ويتسلل ضيوف البرامج المؤجرة إلى الناس بطريقة ساحرة يقدمهم المذيعون بطريقة براقة تثير شغف الجمهور بالتعامل معهم، وأمام ارتفاع نسبة الأمية وبحث بعض المشاهدين عن حلول لمشكلاتهم يتعاملون مع هذه الشخصيات كمنقذين لهم، وهنا تظهر معالم التضليل الإعلامي.

وقال منتصر (ح)، وهو اسم مستعار لمعد بأحد البرامج الاجتماعية، إن هناك سماسرة لدى هذه القنوات تتم الاستعانة بهم كوسطاء بين البرامج والشخصيات الراغبة في الظهور بمقابل مادي نظير حصولهم على نسبة من القيمة المالية التي سيتم دفعها، ولا توجد معايير حاكمة لسياسة تأجير الهواء في بعض القنوات والمهم العائد الاقتصادي.

وأضاف لـ"العرب" أن اتجاه الكثير من القنوات لتأجير الهواء يتم بغرض تعويض خسائر نقص الإعلانات مقابل ارتفاع فاتورة الإنفاق وجمع مبالغ مالية من أطباء ومحامين وكل من يسعون إلى الشهرة وينسبون إلى أنفسهم تخصصات مطلوبة مجتمعيا، مثل الطب النفسي والعلاج بالأعشاب، بلا موافقة من الهيئات الإعلامية.

ويُفترض في أي طبيب يظهر في البرنامج ليخاطب الجمهور الحصول أولا على موافقة من نقابة الأطباء لتحديد درجته العلمية وتخصصه، لكن ذلك يتم التغاضي عنه في أحيان كثيرة بذريعة أن هذه القنوات غير مؤثرة للدرجة التي يمكن أن تتسبب في مشكلة مع أن لكل منبر إعلامي جمهوره عندما يناقش قضايا أسرية وطبية واجتماعية.

ولا توقع معظم القنوات التي تعتمد على سياسة بيع وتأجير الهواء عقودا مع الشخصيات الراغبة في الظهور على المحطة لتحميلهم مسؤولية دعايتهم حتى تتهرب من الضرائب التي حققتها من وراء المادة الإعلانية، وكثيرا ما يتم تقديم البرنامج كرسالة توعوية يقوم فيها الضيف بتقمص دور الناصح والخبير الذي يحتكر المعرفة.

وإذا كانت القنوات المعروفة ملكيتها وتؤجر البرامج تخضع لرقابة نسبية كي لا تتجاوز الخطوط الحمراء أو تنزلق إلى مستوى متدنٍ من الإعلام، فهناك قنوات أخرى تبث على القمر الصناعي المصري "نايل سات" خارج سيطرة أي جهة، وهذه موجودة على القمر الفرنسي "يوتل سات" الذي يتواجد في نفس الحيز المداري للقمر المصري، وجميعها مدفوعة التكلفة وبلا ضوابط مهنية.

ووفق منتصر، فإن سياسة البرامج المدفوعة تعتمد على ترك الضيف يتحدث كما يشاء بلا تدخل من المذيع باعتبار أن المتحدث يمتلك الهواء مقابل المال، وغالبا ما يضع الضيف الأسئلة ويقوم المحاور بطرحها عليه بنفس الصيغة دون معالجة مهنية أو دفاع عن حق المشاهد في طرح الأسئلة الواقعية.

ويرى خبراء إعلام أن ظاهرة تأجير البرامج تعكس وصول الإعلام لمرحلة غير مسبوقة من الفوضى بشكل يجعل الجمهور مرتبكا ولا يستطيع التفرقة بين المادة التحريرية الجادة والإعلانية لأن الاثنين يتم تقديمهما عبر برامج تتجاهل التوعية.

ويظهر الواقع الذي وصلت إليه الكثير من القنوات التي تعتمد سياسة بيع الهواء أن الإعلام المصري لم يعد يجد أزمة في التحول من التوعية والتثقيف إلى ممارسة التجارة وهي فكرة تسيطر على إدارة بعض القائمين على إدارة المشهد الإعلامي.

ويؤيد خبراء إعلام وجود برامج تخصص فقرات لبث مواد إعلانية شريطة أن تصارح الجمهور بأن ما سيتم عرضه مادة مدفوعة الأجر، بحيث يكون المشاهد حرا في المتابعة وتصديق ما يعرض عليه أو يرفضه لأن ما يحدث بالطريقة الراهنة يندرج تحت بند الخداع، وتتعمد هذه البرامج تقديم ضيوفها ممن دفعوا تكلفة ظهورهم على أنهم متخصصون وعباقرة.

وتزداد المعضلة عندما يتعمد بعض ضيوف برامج الشهرة مقابل المال إثارة الضجيج ولفت انتباه الرأي العام إليهم بادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة في قضية بعينها، أو نسف كل ما يطرح حول موضوع يكون مثار حديث الرأي العام أو يدعون أن لديهم الحلول لمشكلة جماهيرية مثل علاج بعض الأمراض المزمنة.

# صفحات مشبوهة تستهدف الصحافيين بالتشهير والتهديد في تونس

تونس - طالبت مجموعة من المنظمات النقابية والمهنية التونسية، النيابة العمومية بالتدخل بشأن حالات التهديد الخطيرة والإساءة الأخلاقية ضد صحافيين ووسائل إعلام التي تزايدت في الفترة الأخيرة.

وقالت المنظمات في بيان مشترك الأربعاء إنها تراقب في الفترة الأخيرة وتيرة التشهير وهتك (التعرض) الأعراض ونشر المعطيات الشخصية لصحافيين ووسائل إعلام ونقابيين ونشطاء ومدافعين على صفحات مشبوهة على شبكات التواصل الاجتماعي متجاوزة كل الحدود القانونية والأخلاقية.

ونوهت أن "الصفحات المشبوهة" يسير بعضها من خارج تونس، وتستقي بعض معلوماتها من أجهزة الدولة، ثم تؤسس حملاتها على معطيات مغلوطة ومضللة حول أدوار المجتمع المدني، وعلى أفكار سياسية تريد إسقاطها على المشهد الإعلامي من أجل توظيفه لغايات لا علاقة لها بالمهنة الصحافية وأخلاقياتها.

وتعرض العديد من الصحافيين التونسيين لهجمات إلكترونية متصاعدة في الأسابيع الأخيرة مثل إلياس الغربي ونزيهة رجيبة وزياد كريشان وهيثم المكي ومحمد اليوسفي ومحمد ياسين الجلاصي والكثير غيرهم، حيث تلقوا تهديدات خطيرة تستهدفهم وتستهدف عائلاتهم بسبب تعبيرهم عن مواقف تخضع للنقاش والجدال أو أداروا حوارات وشاركوا فيها قائمة على تعدد الآراء والأفكار بخصوص مستجدات الساحة الوطنية بعد الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

وأصبحت العديد من وسائل الإعلام التي فتحت فضاءاتها لتعدد الآراء والأفكار، هدفا للتشويه والهجمات على غرار إذاعات "موزاييك أف.أم" و"راديو الديوان" و"كاب أف.أم"، وأصبحت التهديدات التي تتعرض لها يومية وصولا إلى التحريض على إغلاقها.

محمد الهادي الطرشون

ستتم المتابعة القانونية للقائمين على الصفحات المشبوهة

وأدان الكاتب العام المساعد للجمعية العامة للإعلام التابعة لاتحاد الشغل محمد الهادي الطرشون تعرض بعض الصحافيين إلى التهديد بسبب التعبير عن مواقفهم.

وقال الطرشون في مداخلة في برنامج بإذاعة "ديوان إف.أم" الخميس إنه سيتم الشروع في التتبع القانوني لكل القائمين على الصفحات المشبوهة التي تقوم بتشويه الصحافيين وتستهدف الإذاعات.

وأشار بيان المنظمات إلى أنّه يتم "توظيف قضايا عادلة على غرار مكافحة الفساد للتعدي على الصحافيين والمؤسسات الإعلامية والمدافعين وتجاوز القانون لا يمكن إلا أن يقود لتشكيل مجموعات ضغط وابتزاز للأشخاص والمؤسسات ستكون عواقبها وخيمة على المسار العام برمته".

وطالت حملات التهديد والتشويه العشرات من الناشطين والنقابيين والحقوقيين والمدافعين والمفكرين والكتاب على شبكات التواصل الاجتماعي باستعمال أقذع الألفاظ والعبارات لمجرد أنهم عبروا عن أفكار وآراء وتحاليل مخالفة أو شاركوا بيانات لمنظمات وجمعيات تتعلق بالوضع العام وتداعياته على الشأن الحقوقي.

ووقعت البيان نقابة الصحافيين التونسيين والنقابة الوطنية للإذاعات الخاصة والجامعة العامة للإعلام والجامعة التونسية لمديري الصحف والغرفة النقابية للقنوات التلفزيونية الخاصة ومنتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية النساء الديمقراطيات.

ودعت هذه النقابات والمنظمات رئيس الجمهورية إلى "التدخل لإيقاف الهجمة المنظمة على صحافيين ووسائل إعلام ونشطاء وحقوقيين... وعلى اعتبار أن الميليشيات الإلكترونية باتت التهديد الحقيقي لحرية الصحافة والرأي والتعبير".

وتوجهت إلى الصحافيين ووسائل الإعلام بضرورة "لعب دورهم المهني والوطني في حماية المسار الانتقالي من خلال التقيد بأخلاقيات المهنة والتدقيق في الأخبار والمصادر والمعلومات، ومكافحة الأخبار المضللة والزائفة، والقطع مع خطابات التحريض والكراهية والتمييز، ومقاومة محاولات الزج بهم في الصراع السياسي".

كما تبنت المطالب المشروعة للشعب التونسي التي عرفت أوجها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، والتي كانت نتاجا لفشل عشر سنوات من حكم منظومة لا علاقة لها بمصالح الشعب الحيوية، وتأكيدها على أن الإصلاحات الجذرية بما فيها في قطاع الإعلام تبنى على أساس سياسات عمومية تشاركية وليس من خلال حملات التشويه والابتزاز والتهديد ومحاولات مغالطة الرأي العام.

الصحافيون هدف للتشويه في القضايا الجدلية

# قناة سودانية توقف البث متعللة بالمناخ السياسي والاقتصادي

الخرطوم - أعلنت إدارة قناة "أم درمان" عن إيقاف البث الفضائي، بسبب ما أسمته "المناخ السياسي والاقتصادي والإعلامي في البلاد الذي لا يسمح بالعمل الإعلامي"، فيما أبقت بثها عبر المنصات الرقمية للقناة.

وذكرت مصادر لـ"العرب" أن القناة التي يمتلكها الإعلامي حسين خوجلي، وهو أحد أبرز الإعلاميين المنتمين إلى التيار الإسلامي في السودان، فقدت مصداقيتها وجمهورها منذ موقفها المناوئ للاحتجاجات ضد حكومة الرئيس السابق عمر حسن البشير، وخرج خوجلي عبر قناته مرات عديدة ليقلل من حجم الحراك، ووصف المحتجين بأنهم "يمثلون 2 في المئة فقط من جموع الشعب السوداني مقابل 98 في المئة هم أصحاب التيار الإسلامي العريض".

وقالت القناة في بيان لها عن أسباب التوقف إنها "ظلت تعاني منذ ثلاث سنوات من مقاطعة رسمية في مجال الإعلان والرعاية وخدمات الإنتاج من خصوم يجيدون الحديث عن الحريات جهرا ويغتالونها سرا"، وذلك رغم أن الكثير من الأصوات الشعبية في السودان نادت بوقف وسائل الإعلام الإخوانية التي لعبت دورا في تشويه الحراك وبررت الانتهاكات ضد المحتجين والناشطين.

وهذه ليست المرة الأولى التي تقرر فيها القناة التوقف، إذ أعلن مالكها عن توقف البث نهاية مارس عام 2020، وقال خوجلي إن إيقاف بث القناة يرجع إلى أسباب مالية، وأوضح "أصبحنا عاجزين عن الإيفاء بفاتورة البث عبر الأقمار الاصطناعية الدولارية الباهظة في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار الدولار، وعاجزين أيضا عن الإيفاء بالتزامات الإنفاق اليومي المتكاثف لفاتورة الإنتاج ورواتب العاملين والضرائب والعوائد وصيانة الأجهزة وخدمات الإنترنت".

وتدهور قطاع الإعلام في السودان بشكل كبير، مما دفع سبع صحف يومية إلى التوقف عن الصدور، وفاقم ذلك من ظاهرة هجرة الصحافيين نحو وظائف أخرى.

> قناة «أم درمان» فقدت مصداقيتها وجمهورها منذ موقفها المناوئ للاحتجاجات ضد الرئيس السابق عمر حسن البشير

وإضافة إلى التراجع الكبير في حجم الإعلان الحكومي والتجاري خلال السنوات الثلاث الماضية، أشار تقرير صادر عن المجلس القومي للصحافة إلى انخفاض واضح في توزيع نحو 31 صحيفة يومية وأسبوعية.

وذكرت تقديرات غير رسمية أن معدل التوزيع الحالي يتراوح بين 35 و40 ألف نسخة يوميا، وهو معدل منخفض جدا مقارنة بعدد سكان السودان البالغ نحو 39 مليون نسمة.

وأكد وزير الإعلام والثقافة في الحكومة السودانية الجديدة فيصل محمد صالح، العمل على إلغاء وتعديل القوانين كافة المقيدة لحرية الصحافة.